ليبيا

الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى هي نظام سلطوي يعيش في ظله حوالى ستة ملايين نسمة، يحكمهم العقيد معمر القذافي منذ عام 1969. وترتكز الأسس التي تحكم البلاد بغالبيتها على عقيدة القذافي كما قدمها في "الكتاب الأخضر". والشعب، نظرياً، هو الذي يحكم البلاد عبر سلسلة من المؤتمرات والكميونات واللجان الشعبية، وفقاً لما نص عليه بيان إعلان الدستور الصادر عام 1969 وإعلان إنشاء سلطة الشعب الصادر عام 1977. غير أن القذافي احتكر، في الممارسة الواقعية، السلطة السياسية مع المقربين إليه. وفي مارس/ آذار 2006، بدأ أمين اللجنة الشعبية العامة، البغدادي المحمودي (منصبه يعادل منصب رئيس الوزراء)، والمندوبين الآخرين من أعضاء مؤتمر الشعب العام، الذي يضم 760 عضواً، مدة ولاية تستمر ثلاثة أعوام. وقد احتفظت السلطات المدنية بشكل عام بسيطرة فعالة على قوات الأمن.

ظل سجل الحكومة في مجال حقوق الإنسان سيئاً، ولم يتمتع المواطنون بحق تغيير حكومتهم. وظل ما ذكر عن وقوع التعذيب والإعتقال التعسفي والحجز الإنفرادي مشاكل قائمة. وقيدت الحكومة الحريات المدنية وحريات الكلام والصحافة والتجمع والاشتراك في الجمعيات. ولم تقم الحكومة بحماية حقوق المهاجرين والساعين إلى اللجوء السياسي واللاجئين بشكل تام. وكان من بين المشكلات الأخرى الأوضاع السيئة في السجون؛ وافلات المسؤولين الحكوميين من العقاب؛ والإحتجاز السياسي لفترات طويلة؛ والحرمان من المحاكمات العلنية المنصفة؛ وانتهاك حقوق الخصوصية؛ وتقييد حرية العقيدة؛ والفساد وانعدام الشفافية؛ والتمييز المجتمعي ضد النساء والأقليات الإثنية والعمال الأجانب؛ والاتجار في الأشخاص؛ وتقييد حقوق العمال.

وقد سمحت الحكومة في 24 يوليو/ تموز، لستة من الأجانب العاملين في المجال الطبي، والذين كانوا محتجزين منذ 1999 ومتهمين بنقل العدوى بشكل متعمد بمرض نقص المناعة المكتسبة (الأيدز) لـ 426 طفلاً في 1999، بمغادرة البلاد.

احترام حقوق الإنسان

القسم 1 احترام سلامة الإنسان، بما في ذلك عدم تعريضه لأي مما يلي:

أ. الحرمان من الحياة على نحو تعسفي أو غير مشروع

لم ترد أية تقارير عن ارتكاب الحكومة أو موظفيها أية أعمال قتل على نحو تعسفي أو غير مشروع.

وجاء في تقرير لمنظمة مراقبة حقوق الإنسان (هيومان رايتس ووتش) في سبتمبر/ أيلول 2006، أن شهوداً تم إجراء مقابلات معهم في 2005 ادعوا أن التعرض لسوء المعاملة من قبل الحراس في مركز احتجاز قد أدى إلي وفاة ثلاثة من المحتجزين.

ولم تكن هناك أي تطورات في قضية قتل ضيف الغزالي في 2005، وهو صحفي معارض بارز وناشط في مجال محاربة الفساد.

ب. اختفاء الأشخاص

وفي 16 فبراير/ شباط، اعتقلت قوات الأمن عبد الرحمن القطيوي وجمعة بوفايدي. وتبع ذلك ظهور إثني عشر شخصاً تم احتجازهم مع القطيوي وبوفايد في المحكمة ليواجهوا تهماً جنائية. وفي أية حال، لم يشاهد القطيوي وبوفايدي، وفقاً للجماعات المعارضة، منذ اعتقالهما في 16 فبراير/ شباط. وقد ظل مكان احتجاز الرجلين غير معلوم حتي نهاية العام.

ج. التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة

يحظر القانون مثل هذه الممارسات، ولكن رجال الأمن قاموا بتعذيب السجناء بشكل روتيني أثناء إستجوابهم أو كعقاب لهم. وكان من الصعب التحقق من صحة تقارير التعذيب في العديد من القضايا لأن كثيراً من السجناء كانوا في أحوال كثيرة محتجزين حجزاً أنفرادياً.

واشتملت أساليب التعذيب واساءة المعاملة التي تم ذكرها على تقييد السجناء بالسلاسل المعدنية إلى حائط لمدة ساعات وضربهم بالهراوات، وتعريضهم للصدمة الكهربائية، واستعمال الفتاحات اللولبية المستخدمة لنزع السدادات الفلينية على ظهورهم، وصب عصير الليمون على جروحهم المفتوحة، وكسر أصابعهم وترك مفاصلهم تلتئم دون رعاية طبية، وخنقهم بأكياس بلاستيكية، وحرمانهم من النوم والطعام والماء، وتعليقهم من الرُسُغين، وتعليقهم من عمود يتم ادخاله ما بين الركبتين والكوعين، وحرقهم بالسجائر، وتهديدهم بتعريضهم لهجوم الكلاب، وضربهم على أخمص القدمين.

وقد أفادت ستة من العاملين في المجال الطبي والمتهمين بالتسبب عمداً في نقل العدوى بفيروس نقص المناعة المكتسبة للأطفال في مستشفى بنغازي مراراً بأنهم قد تعرضوا للتعذيب بالصدمة الكهربائية والضرب من أجل إنتزاع الإقرارات منهم وذلك منذ إعتقالهم في عام 1999 وحتى مغادرتهم البلاد في 24 يوليو/ تموز .

وقد قدم الطبيب الفلسطيني (أحد هؤلاء الأجانب العاملين في المجال الطبي)، في مقابلة تمت معه في الأول من أغسطس/ آب، وصفاً تفصيلياً لهذه الحوادث، التي تضمنت الضرب، والصدمة الكهربائية والحقن بما أدعى ضباط الشرطة أنه كان فيروس نقص المناعة المكتسبة. ووفقاً لما قاله الطبيب، فقد قامت قوات الأمن أولاً باعتقاله في 29 يناير/ كانون الثاني، 1999، واجبروه على ارتداء غطاء للرأس والعينين، واحتجزوه بدون ملابس في زنزانه مساحتها 12 X 12 قدماً لمدة 10 أشهر. وقد تم احتجازه، لعدة أيام، في غرفة مع ثلاثة كلاب، أمرها ضباط الشرطة بالهجوم عليه اثناء محاولة الشرطة إنتزاع اعتراف منه. كما قام رجال الشرطة أيضاً بنثي ركبتيه إلى صدره، وقيدوا يديه وقدميه حول ساقية وادخلوا عموداً حديدياً عبر الحبل الذي يربط يديه وقدميه وقاموا بتدويره حول العمود "مثل الدجاجة المشوية". وقد اجبره رجال الشرطة، لشهور طويلة، على النوم ويديه مقيدتان خلف ظهره، وهو معلق من الحائط.

وزعم الطبيب، في مقابلة الأول من أغسطس/ آب، أن ضباط الشرطة أجبروا الممرضات علي التجرد من ملابسهن وقاموا بإعمال الصدمات الكهربائية على اجسادهن. وذكر أن الممرضات قد تعرضن إلى إساءات جنسية. وقد حاولت احدى الممرضات الإنتحار عن طريق قطع معصمها بقطعة زجاج مكسورة.

وفي شهر يونيو/ حزيران 2005، برأت المحكمة 10 من المسؤولين الأمنيين الذين اتهمهم الطبيب والمرضات (الستة الأجانب العاملين بالمجال الطبي) بالتعذيب. وقد قام اثنان من ضباط الأمن فيما بعد برفع دعوى مدنية ضد الطبيب والمرضات واتهموهم بتشويه سمعتهما. وفي 27 مايو/ أيار، برأت المحكمة الطبيب والمرضات من التهمة المدنية.

وقد اعترف سيف الاسلام القذافي، نجل الزعيم الليبي ومدير مؤسسة القذافي شبه الحكومية للتنمية، في مقابلة أجرتها معه قناة الجزيرة، في 8 أغسطس/ آب بأن أجهزة الأمن الليبية قامت بتعذيب الطبيب والمرضات. ووفقاً لسيف الإسلام، "نعم لقد تم تعذيبهم (الطبيب والمرضات) بالأقطاب الكهربائية (الألكتروود) والتهديد باستهداف عائلاتهم. كما انتقد أيضاً "تلاعب" ضباط الشرطة بالتحقيق.

خلال العام، وردت تقارير أفادت أن قوات الأمن قد قامت عمداً بإيداع أشخاص في كامل قواهم العقلية بمصحات نفسية من أجل إعاقة أنشطة سياسية كان يعتقد أنها تمثل تهديداً للنظام.

الأوضاع في السجون وفي مراكز الاحتجاز

وفقاً للبعثات الدبلوماسية والمنظمات الدولية فإن حالة السجون تراوحت ما بين السيئة والمقبولة. وقد تم احتجاز المعتقلين الذين ينتظرون المحاكمة، والذين قيل أنهم مثلوا أكثر من نصف عدد الموجودين بالسجون، في نفس المنشآت مع الأشخاص الذين تمت أدانتهم. وكثيراً ما أبقى المسؤولون عن السجون المحتجزين قبل المحاكمة لفترات طويلة.

وقد ورد أن قوات الأمن عرضت المسجونين والمحتجزين إلى ظروف قاسية أو غير إنسانية أو مهينة وحرمتهم من الرعاية الصحية المناسبة.

وذكرت التقارير الصحفية أن إشتباكات قد وقعت في أكتوبر/ تشرين الأول 2006 بين السجناء والحراس بسجن أبو سليم، مما ترتب عليه مقتل سجين واحد هو حافظ منصور الزوي، وإصابة 17 سجيناً. وقد نشرت الجماعات المعارضة مقالات في 4 أكتوبر/ تشرين الأول، وهو اليوم الموافق للذكرى الأولى للإشتباكات، أنتقدت فيها الحكومة بسبب عدم تحقيقها في الحادث.

وقد التقت مجموعة من الناشطين الليبيين في الخارج في 7 نوفمبر/ تشرين الثاني من أجل المطالبة بإجراء تحقيق حكومي في أحداث الشغب التي وقعت بسجن أبو سليم في 1996، والتي توفي فيها عدد كبير، ولكن غير معروف، من السجناء. وقد زعمت المجموعة أن قوات الأمن قد قتلت 1,200 من السجناء السياسيين أثناء الشغب. وقد شكلت السلطات في 2005 لجنة للتحقيق في الحادث. وقالت منظمة مراقبة حقوق الإنسان (هيومان رايتس ووتش) إن الحكومة لم تقدم أي معلومات عن الموعد المحدد للتحقيق ولم تجب على طلبات المنظمة اللاحقة للحصول على تفاصيل حول تقدم سير التحقيق. وعلى نحو مماثل، لم تتلق منظمة العفو الدولية رداً من الحكومة على طلب المنظمة الرسمي الذي قدمته للحصول على معلومات. وذكر مسئولو منظمة العفو الدولية أنهم استمروا في تلقي استفسارات من عائلات سجناء يطلوبون فيها معلومات عن مصير هؤلاء السجناء الذين قد يكونوا شاركوا في حادث عام 1996. وأفادت جمعية التضامن لحقوق الإنسان الليبية، وهي جماعة معارضة تتخذ من سويسرا مقراً لها، بأن مسئولين في الحكومة قد قاموا، منذ عام 2001، بإبلاغ 112 عائلة بأن أحد أفرادها قد توفي في الحادث، ولكن المسئولين لم يسلموا أي جثث

للعائلات أو يوضحوا سبب الوفاة. ولم تتلق الـ 238 عائلة الأخرى أي تأكيد من الحكومة حول وضع أفرادها.

ووفقاً لجمعية التضامن لحقوق الإنسان الليبية، فقد تم احتجاز محمد بوسدره، وهو سجين يقال أنه تغلب على الحراس أثناء الحادث، أفرادياً منذ عام 2005، عندما قام مسؤولون حكوميون بنقله من سجن أبو سليم إلى منشأة غير معروفة.

وقد سُمح للمنظمات الدولية، بما في ذلك المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة، كما كان الحال في الأعوام الماضية، بزيارة السجون ومنشآت الاحتجاز. ودُكر أنه قد سُمح لموظفي المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة بإجراء مقابلات خاصة في منشآت للاحتجاز تديرها الحكومة. وقد أفاد المراقبون الدوليون بوجود تحسن تدريجي، منذ عام 2005، في أوضاع إحتجاز المهاجرين، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالخدمات الطبية.

وفي عام 2005، قامت منظمة مراقبة حقوق الإنسان (هيومان رايتس ووتش) بزيارة البلاد، بعد غياب أستمتر 15 عاماً، وسُمح لها بدخول مراكز للشرطة، وخمسة سجون، وزيارة السجناء وذلك تحت رقابة الحكومة. وقد أفادت المنظمة بأن أوضاع السجون تبدو مقبولة بشكل عام، ولكن الازدحام وإساءة قوات الأمن معاملة السجناء عقاباً لهم يمثلان مشكلة. وأفادت منظمة مراقبة حقوق الإنسان، (هيومان رايتس ووتش)، إن شهوداً ذكروا أن إساءة معاملة الحراس للسجناء جسدياً أدت إلى وفاة ثلاثة محتجزين؛ وذكر أحد الذين أجريت معهم مقابلات أنه شاهد ما يعتقد أنه اغتصاب، في حين قال ثلاثة شهود أن المسؤولين عن الأمن هددوا سيدات محتجزات بالعنف الجنسي.

كما سمحت الحكومة أيضاً، في مارس/ آذار 2005، لممثلي منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان بفحص عدد محدود من منشآت الإحتجاز.

د. الاعتقال أو الاحتجاز على نحو تعسفي

يحظر القانون الاعتقال أو الاحتجاز التعسفي، لكن الحكومة لم تلتزم بهذا الحظر. وقد وردت تقارير، كما كان الحال في الأعوام الماضية، عن إلقاء قوات الأمن القبض على مواطنين واحتجازهم بشكل تعسفي خلال العام.

وقد قامت قوات الأمن، في 16 فبراير/ شباط، بالقاء القبض على العديد من منتقدي النظام، بما في ذلك ادريس محمد بوفايدي، والمهدي الحميد، وعائلتهما، وذلك من أجل تعطيل مظاهرة سلمية، كان مخططاً القيام بها في اليوم التالي، من أجل المطالبة بالمزيد من الإنفتاح السياسي. وقد سبق لقوات الأمن إعتقال بوفايدي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2006، وبوفايدي هو رجل أعمال عاد إلى ليبيا في سبتمبر/ أيلول 2006 بعد قضاء 16 عاماً في الخارج.

وقد تم إعتقال 12 شخصاً في 16 فبراير/ شباط لعلاقتهم بالمظاهرة التي تم اجهاضها ووجهت اليهم تهمة محاولة الإطاحة بالحكومة، وحباسة أسلحة، والإتصال بحكومة أجنبية، وهي تهمة يمكن ان تصل عقوبتها إلي الإعدام. وقد أفادت تقارير صحفية، بأن الـ 12 شخصاً قد بدأوا في 30 أكتوبر/ تشرين الأول أضراباً عن الطعام إحتجاجاً على أحتجازهم الطويل السابق على المحاكمة. وفي 17 نوفمبر/ تشرين الثاني، نشر موقع

الالكتروني معارض تقريراً يفيد بأن الأجهزة الأمنية قد قامت في أوقات ما بأحتجاز كل شخصين من الـ 12 معاً في زنزانة تحت الأرض مساحتها أصغر من 4 أمتار مكعبة.

ووفقاً لتقارير صحفية، فإنه بعد الغاء جلسة الإستماع التي كان مقرراً عقدها في 4 أغسطس/ آب بدون تفسير لهذا الألغاء، عقدت محكمة أمنية حكومية جلسة إستماع مبدئية في 20 نوفمبر/ تشرين الثاني. وخلال الجلسة قدم بوفايدي بياناً أكد فيه على "اساءة المعاملة" أثناء الإحتجاز. ومع نهاية العام، كان الـ 12 شخصاً لايزالون محتجزين أفرادياً.

وفي 14 أكتوبر/ تشرين الأول، اعتقلت الأجهزة الأمنية فؤاد نصار المحمودي، وهو أحد منتقدي النظام، وذلك في مطار طرابلس الدولي عند عودته من إقامته الطويلة في المملكة المتحدة. وقد ذكرت تقارير صحفية، أن المحمودي قد عاد بعد أن حصل على تأكيدات بعدم التعرض له من المكتب الشعبي الليبي في لندن. ومع نهاية العام، لايزال المحمودي محتجزاً حجزاً انفرادياً.

وفي إبريل/ نيسان 2006، ذكر أن السلطات أطلقت سراح كامل مسعود الكيلاني، الذي كانت الشرطة قد اعتقلته واقتادته إلى مكان مجهول واحتجزته لمدة 10 أشهر، حسبما أفادت مؤسسة الرقيب الليبية لحقوق الإنسان. وقد اعتقلت السلطات الكيلاني لدى عودته إلى ليبيا في عام 2005، رغم تأكيدات الحكومة بشأن سلامته، ولكن الحكومة لم توجه له أي اتهامات. ومع حلول نهاية العام، لم تكن الحكومة قد أعادت جواز سفره بعد.

ولم تكن هناك تطورات، وفقاً لتقرير عن منظمة العفو الدولية، في قضية محمود محمد بوشيمه، وهو منتقد للحكومة يعيش في المملكة المتحدة منذ عام 1981، وكانت الشرطة قد أعتقلته خلال زيارة قام بها إلى ليبيا خلال شهر يوليو/ تموز عام 2005.

دور الشرطة وأجهزة الأمن

في ليبيا أجهزة أمنية موسّعة تضم الشرطة ووحدات عسكرية، وخدمات استخبارية متعددة، ولجان ثورية محلية، ولجان شعبية، ولجان "تطهير". والمحصلة هي نظام مراقبة متعدد الطبقات متغلغل في البلاد يراقب نشاطات الأفراد ويتحكم فيها. إن الأساس القانوني الذي تركز إليه سلطة الأجهزة الأمنية غير واضح؛ ولا يوجد سبيل واضح يمكن للمواطنين اللجوء إليه إذا ما اعتقدوا أن الأجهزة الأمنية قد تجاوزت سلطتها. إن القوانين التي يُستشهد بها في كثير من الأحيان هي قوانين "حماية الثورة" الصادرة عامي 1971 و1972، وهي قوانين تجرم الأنشطة بناءً على عدم توافق المبادئ السياسية مع الإيديولوجية الثورية. وعلى الرغم من أن القانون يحظر الاعتقال والاحتجاز التعسفيين، فباستطاعة الأجهزة الأمنية في الواقع العملي اعتقال الأشخاص بدون توجيه أية تهمة رسمية إليهم واحتجازهم إلى أجل غير مسمى بدون إدانة المحاكم لهم.

لقد ارتكبت قوات الأمن، التي تتمتع بحصانة تمكنها من الإفلات من العقاب، العديد من الإنتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الإعتقال الطويل وغير القانوني لكلّ من أبوفايدي والحميد وبوشيمه. وعلاوة على ذلك، فقد تمتعت الأجهزة الأمنية بشكل منتظم بحصانة تمكنها من الإفلات من العقاب عند ارتكاب الأعمال الإجرامية أثناء أداء مهامها.

الإعتقال والإحتجاز

ينص القانون على أنه يمكن الإبقاء على الأشخاص بعد اعتقالهم لمدة تصل إلى ثمانية أيام قيد التحقيق، ولكن من الناحية العملية تستطيع الأجهزة الأمنية الإبقاء على المحتجزين لاجل غير مسمى. وبينما يشترط القانون إبلاغ المحتجزين بالتهمة الموجهة اليهم، فإن ذلك لا يطبق في الواقع العملي. وينص القانون على أنه يجب أن يمثل المحتجزون أمام سلطة قضائية على فترات منتظمة يفصل بينها 30 يوماً لتجديد أمر احتجازهم، ولكن في الواقع العملي تقوم الأجهزة الأمنية باحتجاز الأشخاص لفترات مطلقاً بدون أمر محكمة.

وينص القانون على ضرورة تحديد كفالة للمحتجزين قيد المحاكمة، ويجب أن يكون بإمكان المحتجزين الإتصال بمحامي. ويجب تعيين محامين عموميين لهؤلاء الذين لا تسمح لهم إكفالاتهم المادية بتكليف محام خاص. وقد ورد أن المعتقلين لم يعطوا، أثناء التحقيق معهم، معلومات عن حقوقهم في التمثيل القانوني.

وشكل الاحتجاز الانفرادي مشكلة. لقد أبقّت الحكومة العديد من المعتقلين السياسيين في حجز انفرادي بمراكز احتجاز غير رسمية تتحكم فيها فروع من الأجهزة الأمنية وذلك لفترات زمنية غير محددة. وقد ورد أن الحكومة أبقّت محتجزين سياسيين، يشملون أقل من 100 سجين مرتبطين بجماعات إسلامية محظورة، في سجون في جميع أرجاء البلاد، غير أن معظمهم كان في سجون عين زارة وجديدة وأبو سليم في مدينة طرابلس. وقدرت بعض منظمات حقوق الإنسان أن عدد المعتقلين السياسيين بلغ حوالي 2,000 شخص، وقد احتُجز الكثيرون منهم لسنوات طويلة بدون محاكمة. وقد يكون المئات من المعتقلين الآخرين قد تم إحتجازهم لفترات قصيرة جداً، على نحو لم يسمح للمراقبين الخارجيين بالتثبت من الأمر.

وجاء في تقرير أصدرته منظمة مراقبة حقوق الإنسان، (هيومان رايتس ووتش)، في 2006، أن المهاجرين واللاجئين الموجودين في مراكز الاحتجاز قد أشتكوا دائماً من أنهم لم يحاطوا علماً بالسبب في اعتقالهم، وكانوا يشكون من احتجازهم لفترات طويلة قبل تقديمهم للمحاكمة، ومن القيود المفروضة على تمكينهم من الاتصال بمحام.

وقد ذُكر أنه تم احتجاز النساء والفتيات اللاتي اشتبه في أنهن خرقت قواعد السلوك الأخلاقي لمدد غير محدودة في مؤسسات "للتأهيل الاجتماعي".

العفو

قيل أن الحكومة أصدرت عفواً عن 2,091 سجين، في 31 أغسطس/ آب، ضمن احتفالاتها السنوية بعيد الثورة، وكان هؤلاء السجناء يقضون أحكاماً بالسجن مرتبطة بقضايا مدنية أو جنائية بسيطة. وتقوم الحكومة بشكل منتظم بالعفو عن السجناء خلال عطلة سبتمبر/ أيلول.

هـ. الحرمان من المحاكمة العلنية المنصفة

ينص القانون على استقلال القضاء، غير أن القضاء لم يكن مستقلاً في الواقع. وينص القانون على حق كل شخص في اللجوء إلى المحاكم، إلا أن قوات الأمن كانت تتمتع بسلطة إصدار الأحكام دون محاكمة، وخاصة في القضايا المتعلقة بالمعارضة السياسية. إن الأساس القانوني لسلطة قوات الأمن غير واضح. وقد نوهت بعض المنظمات غير الحكومية بقوانين "حماية الثورة" الصادرة في عامي 1971 و1972. وكانت

أجهزة الأمن قد قامت بتخويف ومضايقة واحتجاز أشخاص بدون توجيه أي تهمة رسمية إليهم، وابتقت عليهم لفترات غير محدودة بدون إدانة المحاكم لهم، خاصة في الحالات المتعلقة بالمعارضة السياسية. واستعملت الحكومة الإجراءات القضائية المستعجلة لقمع المعارضة الداخلية. ويجوز للقذافي، حسب رغبته، التدخل في النظام القضائي من خلال تعديل أحكام المحاكم أو استبدال القضاة أو التلاعب بنظام الاستئناف. ولم يرق الجهاز القضائي بتبني المعايير الدولية الخاصة بإجراءات المحاكمة والاحتجاز والسجن العادلة. ويتشكل النظام القضائي من أربع درجات: المحاكم الجزئية، ومحاكم ابتدائية، ومحاكم الاستئناف الثلاث، والمحكمة العليا. تنتظر المحاكم الجزئية في قضايا الجرح. ويمكن استئناف أحكام هذه المحكمة أمام المحاكم الابتدائية. وتتشكل هذه المحاكم من غرف من ثلاثة قضاة ولها سلطة إصدار الأحكام في جميع القضايا المدنية، والجنائية، والتجارية. ويطبق المحلفون في المحاكم الابتدائية الشريعة (القانون الإسلامي) في قضايا الأحوال الشخصية. ويجوز استئناف القضايا التي نظرت فيها المحاكم الابتدائية أمام محاكم الاستئناف الثلاث التي يتكون كل منها من هيئات قضائية تضم ثلاثة قضاة. وتنتظر محكمة الاستئناف الشرعية في القضايا المرفوعة إليها من المحكمة الابتدائية الشرعية.

وتعتبر المحكمة العليا هي آخر محكمة للاستئناف، وتتكون من خمس غرف منفصلة، تضم كل غرفة منها خمسة قضاة. ولدى المحكمة غرفاً مختصة بالقضايا المدنية، والتجارية، والجنائية، والإدارية، والدستورية، والقضايا المتصلة بالشريعة. وينتخب المؤتمر الشعبي العام رئيس وأعضاء المحكمة العليا.

ويقوم المجلس الأعلى للهيئات القضائية، وهو كيان خارج عن الهيكل القضائي، بمراجعة قرارات المحكمة العليا لتقدير أثارها السياسية، ويتمتع بسلطة تغيير أحكام المحكمة العليا أو منح العفو في القضايا التي تتضمن عقوبة الإعدام.

إن المجلس الأعلى للهيئات القضائية هو السلطة الإدارية للجهاز القضائي، وهو يتولى الأمور المتعلقة بالتعيين والنقل وإتخاذ الإجراءات التأديبية.

وقد أسس المجلس الأعلى للهيئات القضائية، في 19 أغسطس/ آب، محكمة استئناف أمن الدولة وهي مسؤولة عن الفصل في قضايا الأمن القومي. وتتضمن حقيبة المحكمة قضايا تتصل بثلاثة قوانين: القانون رقم 80 من مجموعة قوانين العقوبات لسنة 1975 والذي ينص على عقوبة الإعدام في جرائم أمن الدولة، والقانون 71 لعام 1972 والذي يصنف كافة الأنشطة السياسية المستقلة على أنها "خيانة عظمى"، وقانون للمجلس الثوري منذ عام 1969 يحظر كافة أشكال المعارضة السياسية السلمية. وقد عبرت الجماعات المعارضة عن مخاوفها من أن المتهمين في قضايا تنتظر أمام محكمة أمن الدولة قد يمنعون من تكليف محامي وان القضايا يتم نظرها في سرية.

إجراءات المحاكمة

ينص القانون على افتراض البراءة، وإحاطة المتهمين علماً بالتهمة الموجهة إليهم، وحق الحصول على محام قانوني. وفي الواقع، لم يتم في الكثير من الأحيان إحاطة المتهمين علماً بالتهمة الموجهة إليهم، وعادة ما كانت اتصالاتهم بالمحامين قليلة أو منعدمة. وكانت إجراءات تعيين محامي الدفاع تتم تلقائياً، حتى لو رفض المتهم تعيين من يمثله.

أصدرت المحكمة مرتين، في عامي 2004 و2006، أحكاماً بالاعدام على 6 من الاجانب العاملين في المجال الطبي (الممرضات البلغاريات والطبيب الفلسطيني) بتهمة النقل المتعمد لفيروس مرض نقص المناعة المكتسبة (ايدز) لـ426 طفلاً وذلك بإعطائهم دماً ملوثاً في عام 1999. وقد دُكر أن الأحكام بنيت على اعترافات أدلى بها المتهمون تحت التعذيب. وقد أبدى المراقبون الدوليون قلقاً بالغاً حيال عدم التحقيق في مزاعم التعذيب وتأخير التوصل إلى حكم نهائي في القضية. وقد قبلت المحكمة العليا في 2005 طلب إستئناف الحكم المرفوع من قبل الممرضات والطبيب وأمرت بإعادة المحاكمة بواسطة المحكمة الجنائية، وقد بدأت إعادة المحاكمة في مايو/ أيار 2006 وانتهت إلي حكم إدانة ثاني في ديسمبر/ كانون الأول 2006.

وقد حرمت السلطات المتهمين ومحاميهم، أثناء المحاكمة الجنائية الثانية، من حق استدعاء الشهود أو تقديم الأدلة، بينما منحت الإدعاء حرية واسعة. وكانت الفرصة المتاحة للمتهمين ومحاميهم للاطلاع على الأدلة الموجودة في حوزة الحكومة محدودة. وبعد حكم الإدانة في ديسمبر/ كانون الأول 2006، أستأنفت الممرضات والطبيب الحكم مرة أخرى أمام المحكمة العليا، والتي عقدت جلستها الأولى بخصوص إستئناف المتهمين في 20 يونيو/ حزيران. وفي 11 يوليو/ تموز، أيدت المحكمة العليا الإتهام الذي حكمت به المحكمة الأدنى واعادت اتهام الممرضات والطبيب بالعديد من التهم الأقل أهمية، بما في ذلك تناول الخمر ومخالفات متعلقة بالعمل. وقد تدخل المجلس الأعلى للهيئات القضائية، في 17 يوليو/ تموز، واستبدل عقوبة الإعدام بالسجن مدى الحياة وذلك بعد أن عبرت عائلات الضحايا (الاطفال) عن ارتياحها حيال الإجراءات التعويضية التي تضمنت دفع مليون دولار لكل طفل اصيب بالعدوى، وحصول ليبيا على استثمارات خارجية ضخمة في البنية التحتية في المجال الصحي، وعود أوربية بتوفير الرعاية الطبية بالخارج لبعض الأطفال المصابين.

وقد سمحت الحكومة، في 24 يوليو/ تموز، للممرضات والطبيب بمغادرة ليبيا لاستكمال فترة السجن المتبقية في بلغاريا، وهناك قامت السلطات البلغارية بالعفو عن الأشخاص الستة بمجرد وصولهم.

وقد ذكر سيف الإسلام القذافي في مقابلة أجرتها معه محطة الجزيرة، في 8 أغسطس/ آب بأنه "مقتنع بالنسبة للممرضات البلغاريات بوجود أهمل وخدمات طبية سيئة، ولكن لم يكن هناك تعمد" من جانب السلطات الليبية. وذكر أن ضباط الشرطة الذين قاموا بالتحقيق قد "تلاعبوا" في قضية الممرضات والطبيب. كما أنهم، علاوة على ذلك، الدول الأجنبية باستخدام قضية الممرضات والطبيب "لابتزاز" ليبيا: "لقد بدأ الأوروبيون والأمريكيون... في القول بأن [ليبيا] يجب ان تفرج عن الممرضات البلغاريات الان وهو أمر مخالف للقانون [الليبي] وانهم لا يهتمون بالمحاكم [الليبية]...ومن ثم، فان هذا نوع من الإبتزاز".

السجناء والمحتجزون السياسيون

تم إحتجاز وحبس عدد كبير ولكن غير معروف من الأشخاص خلال العام أما بسبب مشاركتهم في نشاط سياسي سلمي أو لانتمائهم إلى منظمة سياسية غير مشروعة. إذ يحظر القانون أي نشاط جماعي قائم على أساس أي إيديولوجية سياسية تتعارض مع مبادئ ثورة 1969.

وكان من بين العديد من السجناء والمحتجزين السياسيين، الناشط السياسي والناقد للقذافي، فتحي الجهمي، الذي ظل محتجزاً حجزاً انفرادياً. وخلال العام، لم تكن هناك أي تطورات في قضية الجهمي التي بدأت عام 2002 عندما أحتجزته قوات الأمن بعد أن دعا علناً إلى إصلاحات ديمقراطية، ثم أطلقت سراحه في

مارس/ آذار 2004. وقامت الحكومة باحتجازه مجدداً بعد ذلك بأسبوعين لأنه دعا مرة أخرى إلى الإصلاحات في عدد من المقابلات مع وسائل إعلام أجنبية. وقال الجهمي عندما زارته منظمة مراقبة حقوق الإنسان، (هيومان رايتس ووتش)، في السجن في شهر مايو/ أيار 2005، إنه يواجه ثلاث تهمة هي: محاولة الإطاحة بالحكومة، وإهانة القذافي، والاتصال بمسؤولين أجانب دون الحصول على تصريح. وقالت منظمة مراقبة حقوق الإنسان، (هيومان رايتس ووتش)، إن الحكومة جادلت بأنها اعتقلت الجهمي لأنه اتصل هاتفياً بمسؤولين أجانب و"قدم لهم معلومات بهدف جعل دولهم تكره الجماهيرية العظمى"، وأيضاً لأنه تأمر لخدمة مصالح دولة أجنبية. وقد ذكر إن محامي الجهمي كان يعتقد أن هذه الاتهامات يمكن أن تؤدي إلى عقوبة بالإعدام.

ووفقاً لمنظمة مراقبة حقوق الإنسان، (هيومان رايتس ووتش)، فإنه في مايو/ أيار 2006، لم تكن الحكومة قد وجهت أي اتهامات رسمية إلى الجهمي وأدعت بأن القضية ما تزال قيد التحقيق. وقد زارت منظمة مراقبة حقوق الإنسان، (هيومان رايتس ووتش)، الجهمي في 2005 وأفادت بأنه عانى من مرض السكري وارتفاع ضغط الدم، والشريان التاجي. وأفادت تقارير لمنظمات غير حكومية، بعدم وجود أي اتصال بين الجهمي وأسرته منذ حوالي سبتمبر/ أيلول 2006.

وقد قامت الحكومة، في حوالي 16 فبراير/ شباط بإعادة اعتقال الصحفي عبد الرزاق المنصوري لفترة قصيرة لعلاقته بمظاهرة سلمية كان مخطط القيام بها في 17 فبراير/ شباط وتم اجهاضها وكانت تهدف إلى المطالبة بالمزيد من الانفتاح السياسي. وتم الافراج عن المنصوري خلال أيام وأجرى مقابلة مع موقع الكتروني معارض في نهاية شهر فبراير/ شباط أكد فيه انه قد تم الافراج عنه. وقد تم اعتقال المنصوري، وهو مساهم نشط في المواقع الالكترونية المنشقة على النظام، في 2005، ووجهت اليه بعد عشرة أشهر تهمة حيازة سلاح يدوي بشكل غير قانوني. وقد أفرجت الأجهزة الأمنية عن المنصوري في 2006.

ومع حلول نهاية العام، يُقال أن عبد الناصر يونس مفتاح الرباصي لا يزال في السجن ولا يتمتع بحقوق الزيارة. وكان قد حكم عليه بالسجن في 2003 بسبب نشره مقالاً على موقع اليكتروني عربي أنتقد فيه الفساد في حكومة القذافي. ووفقاً للنشطاء في مجال حقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية، فإنه لم يحصل على رعاية صحية مناسبة ولم يستطع تعيين محامي خاص له.

الإجراءات القضائية المدنية والتعويضات

لم يكن هناك سلطة قضائية مستقلة فيما يتعلق بالأمر المدنية، ولم يكن متاحاً للمواطنين اللجوء إلى المحاكم سعياً إلى الحصول على تعويض عن ضرر ناجم عن انتهاك حقوقهم الإنسانية أو لوضع حد لهذه الانتهاكات. وقامت أجهزة الأمن بتخويف ومضايقة واحتجاز أشخاص خارج نطاق النظام القانوني وبدون إشراف قضائي. ولم يكن الأفراد يملكون عملياً حق السعي إلى الحصول على تعويضات في المحاكم المدنية من تصرفات أجهزة الأمن. ولم تكن وسائل المعالجة القضائية أو الإدارية متوفرة بصفة عامة للأخطاء المزعومة.

ز. التدخل التعسفي في الشؤون الخاصة للفرد أو في شؤون الأسرة أو البيت أو في المراسلات

يحظر القانون مثل هذه الأعمال، ولكن الحكومة لم تحترم هذا الحظر. إذ غالباً ما تجاهلت الأجهزة الأمنية المتطلبات القانونية بالحصول على إذن قضائي قبل الدخول الى بيت خاص. لقد قاموا بشكل روتيني بمراقبة

المكالمات الهاتفية واستخدامات الانترنت، بما في ذلك الإتصالات التي تتم مع دول أجنبية باستخدام البريد الإلكتروني.

وأشرفت الأجهزة الأمنية واللجان الثورية على شبكة واسعة النطاق من المخبرين الذين يقومون بأعمال المراقبة لمصلحة الحكومة. وهددت الحكومة بمصادرة ممتلكات "أعداء الشعب"، أو "المتعاونين" مع قوى أجنبية، وإتلافها. وأفاد معارضو الحكومة المبعدين بأن أفراد عائلاتهم قد تعرضوا للمضايقة وهددوا بالاحتجاز.

تعرض أقارب بعض الأشخاص إلى العقاب الجماعي، خاصة المعارضين المتهمين بارتكاب جرائم معينة. وتشمل العقوبات بمقتضى القانون الحرمان من خدمات المرافق (الماء، الكهرباء، والهاتف)، والوقود، والمواد الغذائية، والحصول على الوثائق الرسمية، والحرمان من المشاركة في التجمعات المحلية، وإنهاء المشاريع الاقتصادية الجديدة والحرمان من الدعم الحكومي. وقد ذكر أن الأجهزة الأمنية قد قامت خلال العام بأشغال الحرائق في ممتلكات أقارب ناشط سياسي تم اعتقاله بسبب مطالبته بنظام متعدد الأحزاب.

لم ترد أي تقارير عن تطبيق "قانون التطهير" الذي ينص على مصادرة الممتلكات الخاصة التي تتجاوز قيمتها مبلغاً بسيطاً. ويصف القانون الثروات التي تتجاوز هذه المبالغ غير المحددة بأنها "ثمار الإستغلال أو الفساد".

القسم 2 احترام الحريات المدنية بما فيها:

أ. حرية الكلام والصحافة

يكفل القانون حرية التعبير في "حدود الصالح العام ومبادئ الثورة"؛ ولكن في الممارسة الواقعية قامت الحكومة بتقييد حرية التعبير والصحافة إلى حد كبير جداً، خاصة فيما يتعلق بأي انتقاد للمسؤولين الحكوميين أو للسياسات الحكومية. لقد تسامحت الحكومة مع بعض الأختلافات في الرأي في اجتماعات اللجان الشعبية ومؤتمر الشعب العام. وقد دعا سيف الإسلام القذافي في 20 أغسطس/ آب إلى مزيد من الإنفتاح داخل نظام مؤتمر الشعب، ولكنه حذر من أن جميع الخطب السياسية يجب ألا تتخطى أربعة "خطوط حمراء" هي: الإسلام، والأمن القومي، وسلامة الأراضي، والسلطة العليا للقذافي في المجال السياسي.

وقد حظرت الحكومة جميع النشاطات السياسية غير الرسمية. ويمكن وفقاً للقانون تفسير العديد من أشكال الكلام أو التعبير على أنها غير قانونية. وقد ترتب على القدرة الكبيرة للأجهزة الأمنية على الوصول إلى أي مكان والشبكات الواسعة من المخبرين إنتشار الرقابة الذاتية على نطاق واسع.

وقد أعتقلت الحكومة في 16 فبراير/ شباط الكاتب المنشق جمال الحاج لعلاقته بمظاهرة سلمية كانت تدعو إلى المزيد من الحرية السياسية. كان الحاج لا يزال محتجزاً بنهاية العام.

أطلقت الحكومة في مارس/ آذار 2006، سراح عبد الرازق المنصوري، الذي اعتقل في 2005 بعد نشره مقالات تنتقد الحكومة والمجتمع على موقع أجنبي على شبكة الإنترنت.

وفي 2005 اختطف مجهولون الصحفي المجاهر بانتقاداته للحكومة، ضيف الغزال، وقتلوه. وقد عثرت السلطات على جثته، ثم أُلقت في وقت لاحق القبض على رجلين لعلاقتهم بتحقيق مفتوح حول القضية. ولم تكن هناك معلومات إضافية متوفرة حول التحقيق بنهاية العام.

كانت الحكومة تملك جميع وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة. وكانت وكالة الإعلام الرسمية "وكالة أنباء الجماهيرية" (JANA) هي القناة التي تعبر عن وجهات النظر الرسمية. ولم تنشر أجهزة الإعلام التي تسيطر عليها الحكومة أو تديع أي آراء تتعارض مع السياسة الرسمية. وخلال العام، قامت المجموعة الإعلامية 9/1 شبه الرسمية، التابعة لمؤسسة القذافي للتنمية، بإطلاق محطة تليفزيون فضائية، ومحطة إذاعة، وصحيفتين مستقلتين. وكانت اللجان الثورية المحلية تصدر عدة صحف صغيرة.

لم تتوفر أي مطبوعات أجنبية. وقد بدأت المجموعة الإعلامية 9/1، في يوليو/ تموز 2006، في توزيع مطبوعات أجنبية لأول مرة على المستوى المحلي. وبدأت مؤسسة القذافي للتنمية في شهر فبراير/ شباط في توزيع مطبوعات أجنبية مكتوبة باللغة العربية من خلال منافذ إخبارية مختارة. وفي حوالي 20 مارس/ آذار، توقفت مؤسسة القذافي للتنمية عن توزيع كافة المطبوعات الأجنبية. وقد تمكنت شركات خاصة في الواقع من نشر مطبوعاتها على الرغم من أن قانون المطبوعات يُفصر من الناحية النظرية حقوق النشر علي الكيانات الحكومية .

وكانت القنوات التليفزيونية الفضائية متوفرة على نطاق واسع، إلا ان الحكومة قامت في بعض الاحيان بحجب البرامج الأجنبية.

حرية الوصول إلى الإنترنت

كانت هناك جهة واحدة مملوكة للحكومة تقدم خدمات الإنترنت. وكان عدد مستخدمي الإنترنت ضئيلاً ولكنه أخذ في التزايد. ووفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فإنه، إعتباراً من 2004، كان هناك ما يقرب من أربعة بالمائة من مجمل عدد السكان يستخدمون الإنترنت بانتظام وكانت الحكومة أحياناً تحول دون وصول مستخدمي الإنترنت إلى مواقع معينة، وخصوصاً مواقع المعارضة السياسية، وذكر أيضاً أن الحكومة تراقب الاتصالات عبر شبكة الإنترنت.

الحرية الأكاديمية والمناسبات الثقافية

لقد قيدت الحكومة الحرية الأكاديمية بدرجة كبيرة للغاية. وقد واجه الأساتذة والمعلمون الذين ناقشوا مواضيع سياسية حساسة خطر انتقام الحكومة. وقد حُرّم الأجانب بشكل متكرر من دخول الحرم الجامعي وحرم المدارس.

يتوجب الحصول على موافقة الحكومة على جميع النشاطات الثقافية قبل إقامتها. وكان يشترط على أي مجموعة أو شخص تسعى/ يسعى إلى تنظيم نشاط ثقافي ان يتم ذلك تحت رعاية الحكومة. وقد رفضت الحكومة في بعض الأحيان السماح بإقامة حفلات موسيقية ورفضت الموافقة على طلبات الحصول علي التأشيرة التي تقدم بها الموسيقيون الأجانب من أجل زيارة البلاد.

ب. حرية التجمع سلمياً والانتساب إلى الجمعيات

حرية التجمع

ينص القانون على أنه "يُسمح للأفراد بالاجتماع سلمياً، ولا يحق لأي عنصر من الشرطة حضور اجتماعاتهم؛ وعلاوة على ذلك فإنهم غير ملزمين بأبلاغ الشرطة عن مثل هذه الاجتماعات." كما ينص القانون أيضاً على الحق في عقد الاجتماعات العامة وفقاً للوائح التنظيمية التي حددها القانون. إلا ان الحكومة، في الممارسة الواقعية، قيدت هذه الحقوق بشكل كبير للغاية وسمحت بالتجمعات العامة فقط بموافقتها الصريحة و فقط لتأييد مواقفها.

حرية الانتساب إلى الجمعيات

قيدت الحكومة حق المواطنين في الانتساب إلى المنظمات، حيث قصرته على الانتساب إلى المؤسسات المرتبطة بالحكومة. ولم تسمح الحكومة بتشكيل أي مجموعات بناء على عقيدة سياسية تتعارض مع مبادئ ثورة 1969. وكانت عقوبة النشاط السياسي الذي تعتبره الحكومة خيانة هي الإعدام.

ج. الحرية الدينية

لقد احترمت الحكومة في الممارسة الواقعية حق الأفراد في ممارسة شعائر دينهم، في حين أنه لا يوجد قانون محدد يضمن الحرية الدينية. الإسلام هو بمثابة دين الدولة و يوجد بشكل كامل في الحياة السياسية والاجتماعية اليومية.

لقد قامت الحكومة بتنظيم شؤون المساجد والمدارس الدينية ورجال الدين لكي تضمن توافق جميع وجهات النظر مع التوجه الإسلامي الذي توافق عليه الدولة. وقد عارضت الحكومة الاتجاهات الإسلامية المتشددة، واعتبرتها خطراً يهدد النظام.

كانت جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، وهي مؤسسة تعليمية دولية تتخذ من مدينة طرابلس مقراً لها، تقوم بتشغيل جامعة تديرها الدولة تقدم للمسلمين من خارج العالم العربي ثقافة واسعة في حقول الأدب والتاريخ والعلوم والدين. كما قامت جمعية الدعوة الإسلامية العالمية أيضاً بتنظيم برامج للتدريب المهني، ووفرت للطلبة فرصاً للاستماع إلي متحدثين أكاديميين دوليين، واحتفظت بعلاقات مع الجماعات الدينية المحلية غير المسلمة، بما في ذلك الكنائس المسيحية.

وقد تسامحت الحكومة إزاء الجماعات الدينية الأخرى ولكنها حظرت التبشير في أوساط المسلمين. ومارست الكنائس المسيحية طقوسها علناً، وكانت مقبولة من جانب السلطات؛ إلا أن الحكومة فرضت حداً أقصى هو كنيسة واحدة لكل رعية في كل مدينة. ولم تكن هناك أماكن رسمية للعبادة بالنسبة لبعض الأقليات الدينية مثل الهندوس والبوذيين والبهائيين.

لا يُفرض على المرأة التي لا تحمل الجنسية الليبية وتتزوج مواطناً مسلماً اعتناق الإسلام؛ إلا أنه يتعين على الرجل الذي لا يحمل الجنسية الليبية أن يعتنق الإسلام كي يتزوج امرأة مسلمة. وقد دعمت الحكومة النظرة التي تعتبر جميع المواطنين مسلمين. وكان الزواج من المواطنين غير المسلمين غير مقبولاً.

أعمال الإساءة والتمييز المجتمعية

لم ترد أي تقارير عن أعمال عنف أو مضايقة أو تمييز مجتمعية تُمارس ضد أعضاء من الجماعات الدينية.

وعلى الرغم من عدم توفر احصاءات حديثة، فقد كان عدد اليهود بالبلاد صغيراً جداً وربما لم يكن لهم وجود. ولم يكن هناك جالية يهودية معروفة.

قامت الحكومة بتجديد مبنى لمدرسة يهودية سابقة في مدينة طرابلس، لكي يستخدم كأرشيف للمدينة. ولم يكن هناك معبد يهودي يعمل.

ومازالت المفاوضات جارية منذ عام 2004 بين الحكومة وممثلين عن الجالية اليهودية السابقة بشأن تعويض محتمل عن ممتلكات الجالية اليهودية التي صادرتها الحكومة بعد عام 1948.

وقد صرح القذافي خلال العام ببيانات تمثل اهانة للمسيحيين واليهود وحث على ممارسة الإسلام. وتكراراً لما قاله في إبريل/ نيسان 2006 بأنه مطلوب من جميع الأشخاص أن يكونوا مسلمين، أفاد القذافي في حديث القاه في 31 مارس/ آذار في اجاديز، بالنيجر ان "المسيحية ليست ديانة للشعوب في أفريقيا، وآسيا، وأوروبا، والأمريكتين". وقد أعلن القذافي، وهو يخطب في ذكرى الاحتفال بالمولد النبوي الشريف، أن هؤلاء الذين لم يمارسوا الإسلام "خاسرون" وانه من الخطأ أن يقول المسيحيون أنه المسيح قد صُلب. وبعد تعليقات أبريل/ نيسان 2006 بأن اليهود يجب أن يمثلوا إلي الممارسات الإسلامية وذلك عن طريق الحج سنوياً الى مكة، ذكر القذافي في مقابلة أجريت معه في 27 مارس/ آذار أن "اليهود سينقرضوا لان الجميع يكرهونهم".

وفي الإفتتاحية التي كتبها عبد الله راشد ونشرت، في 31 يناير/ كانون الثاني، في صحيفة الشمس، وهي صحيفة يومية ذات توزيع منخفض تدعمها الحكومة، ادعى ان المحرقة (الهولوكوست) هو خرافة. ووفقاً لوجهة نظره، فان المحرقة (الهولوكوست) "المزعوم" تم اختراعه لتبرير الحاجة إلى "دولة صهيونية محتلة"، ولاعطائهم مبرراً و"نوعاً من الإمتياز"، ومن أجل الحصول على "دعم سياسي ومالي". ووفقاً لراشد "فان اليهود شعب مستبد وخبث" "يقومون باضطهاد العرب بنفس الطريقة التي تعاملوا بها مع المسيح".

للاطلاع على المزيد من المناقشات التفصيلية، انظر التقرير الدولي للحريات الدينية لعام 2007. على الرابط التالي: [2007 International Religious Freedom Report](http://www.internationalreligiousfreedomreport.org/)

د. حرية التنقل، والأشخاص النازحين داخلياً، و حماية اللاجئين، والأشخاص الذين لا دول لهم

ينص القانون على "حرية كل مواطن (ذكراً كان أم أنثى) في أن يتنقل بحرية في أوقات السلم، وأن يختار المكان الذي يرغب أو ترغب الإقامة فيه، كما يجوز للمواطن (ذكراً كان أم أنثى) أن يعود إلى الوطن وأن يغادره في أي وقت يختاره/تختاره". لم تقيد الحكومة عموماً حرية التنقل داخل البلاد، ولكن، حرية السفر إلي خارج البلاد كانت أحياناً تُقيّد عن طريق الإعتقال التعسفي أو عدم اصدار جوازات السفر. وتحجز السلطات روتينياً جوازات سفر الأجانب المتزوجين/المتزوجات من مواطنين عند دخولهم البلاد.

ولا يبيح القانون النفي القسري للمواطنين، كما أن الحكومة لا تفرضه كعقاب. وواصلت الحكومة تشجيع المواطنين المنشقين المقيمين بالخارج على العودة، ووعدت علناً بتأمين سلامتهم، ولكن كانت هناك تقارير عديدة تفيد بأن الحكومة احتجزت منشقين عائدين من المنفى على الرغم من وعدها بعكس ذلك. ودُكر أن الحكومة قامت باستجواب الطلاب الذين كانوا يتابعون دراستهم بالخارج لدى عودتهم، وقامت بثبط همة الطلاب الراغبين في الدراسة في الخارج بزعم انه سيتم تجنيدهم للعمل كعملاء اجانب ضد ليبيا .

حماية اللاجئين

لا تنص القوانين على منح اللجوء السياسي أو وضع اللاجئين وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكولها لعام 1967، ولم تضع الحكومة نظاماً لتوفير الحماية للاجئين. ولم تمنح الحكومة لأي شخص وضع اللاجئ أو اللاجئ السياسي. والحكومة طرفاً في اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية السابقة والتي تحكم الجوانب المختلفة لمشاكل اللاجئين في أفريقيا.

ومن الناحية العملية، قدمت الحكومة بعض الحماية ضد الطرد القسري للأشخاص الذين من حقهم الاعتراف بهم كلاجئين، وضد عودة الأشخاص إلي دولة يكون هناك سبباً يجعلهم يخشون من التعرض للاضطهاد إذا ما عادوا.

وعلى الرغم من عدم وجود مذكرة تفاهم رسمية، فقد تعاونت الحكومة مع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة بصفة عامة، وكما كان الحال في الأعوام الماضية لم تقم بإعاقه عمل المفوضية من أجل مساعدة اللاجئين وطالبي اللجوء السياسي. وتتمتع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة بإمكانية الوصول المنتظم للمسؤولين الحكوميين والمنشآت.

يحظر القانون تسليم اللاجئين السياسيين إلى الدولة التي ينتمون إليها، وبينما لم تستهدف الحكومة اللاجئين لترحيلهم قسرياً، قامت الحكومة بترحيل الاجانب قسرياً وبانتظام بدون فحص مناسب لضمان أن من يتم ترحيلهم لا يتضمنون لاجئين شرعيين أو طالبي اللجوء السياسي. وافادت المنظمات غير الحكومية العاملة في البلاد بأن الحكومة ميزت بشكل متزايد بين اللاجئين وطالبي اللجوء السياسي المشروعين وغيرهم من المهاجرين لاسباب إقتصادية؛ ولكن معظم الليبيين لم يتمكنوا من التمييز بين اللاجئين وطالبي اللجوء السياسي المشروعين وبين جالية المهاجرين الأكبر عدداً.

وقد بلغ عدد اللاجئين المسجلين لدى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين خلال العام حوالي 12,000 لاجئ، وإن كانت المفوضية تقدر عدد اللاجئين الذين كانوا موجودين في البلاد بما يقرب من حوالي 30,000 لاجئ. وقد كان هناك حوالي 3,500 لاجئ، من إجمالي عدد اللاجئين، على اتصال منتظم مع المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة في طرابلس. وافادت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين بازدياد عدد طلبات اللاجئين خلال العام، مما ساهم في عدم تمكن الساعين إلى اللجوء من تحديد موعد مقابلة مع المفوضية قبل انقضاء فترة انتظار بلغت ثمانية أشهر. وغالبية اللاجئين من الفلسطينيين والعراقيين والصوماليين، يليهم عدداً أصغر من السودان وأريتريا.

تأمر الحكومة بترحيل أي أجنبي يدخل البلاد بصورة غير مشروعة. وقد احتفظت الحكومة بمعسكرات للاحتجاز من أجل الإبقاء على الأجانب الذين ينتظرون الترحيل إلى بلادهم، ولم تبلغ الحكومة بشكل روتيني الممثلين الدبلوماسيين عن احتجازها لرعايا دولهم. ويقال أن الأشخاص الذين كانوا موجودين في

معسكرات الاحتجاز تعرضوا للمعاملة السيئة. وتشير الإحصائيات الحكومية إلى أن المسؤولين الليبيين أعادوا حوالي 145,000 أجنبي إلى بلدانهم ما بين عامي 2003 و2005.

القسم 3 احترام الحقوق السياسية: حق المواطنين في تغيير حكومتهم

لا يوجد دستور في البلاد، والمواطنون ليس لهم الحق في تغيير حكومتهم. وتتبع المبادئ التي توجّه نظام الحكم في البلاد من الكتاب الأخضر الذي وضعه القذافي، والذي يجمع بين القيم الإسلامية وعناصر من التوجه الاشتراكي والعروبي الشامل. ويذكر الكتاب الأخضر أن حكم الشعب المباشر هو أساس النظام السياسي وأن المواطنين يلعبون دوراً في المؤتمرات الشعبية؛ غير أن ما يحدث في الواقع الفعلي هو أن القذافي والأشخاص المقربين إليه هم الذين يحتكرون عملية اتخاذ القرارات الحكومية.

وقد كرر سيف الإسلام القذافي، في 20 أغسطس/ آب، الدعوة لاحتجاجات بعض الانفتاح السياسي والتوصل إلى "عقد اجتماعي" جديد بين الشعب الليبي وحكومته. وقد حذر من أن هناك أربعة "خطوط حمراء" – الإسلام، والامن القومي، وسلامة الأراضي، ومعمار القذافي – سوف تقيد أي اصلاح سياسي في المستقبل.

الانتخابات والأحزاب السياسية

تحظر الحكومة تكوين الأحزاب السياسية والانتساب إليها بعد تشكيلها. ويحدّد الإعلان الصادر عام 1977 بتأسيس سلطة الشعب الكيفية التي يمارس بها المواطنون حقوقهم السياسية. وتتشكل الحكومة على شكل هرمي من اللجان والكمونات والمؤتمرات الشعبية، وتشارك كل طبقة فيه في اختيار أعضاء الطبقة الأعلى منها. ويشترك المواطنون من خلال منظمات عديدة، تشمل مؤتمرات لأصحاب الحرف والمنتجين والمهنيين واصحاب الصناعات اليدوية. ويعتبر التصويت لانتخاب زعماء المؤتمرات المحلية واجباً إجبارياً على كل مواطن تجاوز الثامنة عشرة من العمر.

ويختار الأبناء المصعدون في هذه المؤتمرات الشعبية واللجان المختلفة أعضاء مؤتمر الشعب العام، وهو أعلى المنظمات التشريعية مرتبة، ويتألف من 760 عضواً يخدمون لفترة ثلاث سنوات.

ومن الناحية النظرية، تقوم اللجان الثورية التي تتألف بشكل رئيسي من الشباب بالعمل على الحيلولة دون بروز معارضة سياسية ومن أجل ضمان انصياع المواطنين للأيدولوجية التي تمت الموافقة عليها. كما تقوم هذه اللجان بالموافقة على المرشحين لمؤتمر الشعب العام. ولقد لعبت اللجان الثورية، من الناحية الواقعية، دوراً غير واضح في تعزيز الأيدولوجية الرسمية، حيث بدأ دورها في بعض الأحيان مهمشاً بشكل متزايد، وفي أحيان أخرى كانت نشطة في الحياة السياسية.

تُجرى الانتخابات مرة كل ثلاث سنوات عندما تُختار المؤتمرات الشعبية، وهي الكيانات المحلية المؤلفة من جميع المواطنين، لجانها القيادية. وقد تم إجراء آخر تجديد لأعضاء المؤتمرات الشعبية في مارس/ آذار 2006. وتستمر عملية الانتخاب عبر التدرج الهرمي للمؤتمرات الشعبية، إلى أن يختار مؤتمر الشعب العام على مستوى البلاد اللجنة الشعبية العامة، التي تتولى إدارة الشؤون اليومية للحكومة.

وجاء في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2007، أن المرأة احتلت 4.7 بالمائة من مقاعد اللجنة الشعبية العامة البالغ عددها 760 مقعداً. ولم تتوفر معلومات يمكن الاعتماد عليها عن تمثيل الأقليات في الحكومة.

فساد الحكومة وشفافيتها

إن القوانين التي تنص على العقوبات الجنائية لفساد المسؤولين غير واضحة ويتم تطبيقها بشكل يختلف من حالة لأخرى. وقد عكست مؤشرات البنك الدولي العالمية لإدارة الحكم وجود مشكلة فساد حادة. وقد شارك المسؤولون أحياناً في ممارسات فساد وأفلتوا من العقاب. اعتُبر الفساد الحكومي مشكلة حادة وقد ساهم الفساد مع المحاباة على أساس الروابط العائلية، في جعل أداء الحكومة غير فعال.

دعا القذافي، في سلسلة من الخطب القاها في عام 2006 كبار المسؤولين الحكوميين إلى ان يعلنوا عن دخولهم وممتلكاتهم والا سيتعرضوا لعقوبات غير محددة من جانب الدولة، ومع نهاية العام، لم يتم تحديد وقت معين للمسؤولين لتنفيذ ذلك. وتعتبر هيئة الرقابة الإدارية هي الجهة المسؤولة عن الإشراف على الأنشطة الرسمية ومنع ممارسات الفساد.

لا يكفل القانون وصول الشعب إلى المعلومات الحكومية، ولم توفر الحكومة، في الواقع، إمكانية وصول الشعب أو وسائل الإعلام الأجنبية إلى هذه المعلومات.

القسم 4 موقف الحكومة من قيام هيئات دولية ومنظمات غير حكومية بالتحقيق في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان

تعمل العديد من الجمعيات الخيرية التي وافقت عليها الحكومة في البلاد؛ ولكن الحكومة حظرت إنشاء منظمات مستقلة لحقوق الإنسان، وكان الراغبون في العمل في حقل حقوق الإنسان يضطرون إلى العمل من الخارج نظراً للقوانين المقيدة التي تفرض عقوبة السجن لإنشاء منظمات دولية أو الانضمام إليها دون إذن من الحكومة.

كانت الجمعيات التي تمارس نشاطاً سياسياً دون الحصول على ترخيص تعتبر منظمات غير مشروعة. ولم تنشر الهيئة الحكومية المعروفة باسم اللجنة الليبية العربية لحقوق الإنسان أي تقرير. أما الجمعية الليبية لحقوق الإنسان، التي تعمل تحت رعاية مؤسسة القذافي العالمية للجمعيات الخيرية شبه الرسمية، فكانت تراعي أولويات سياسة الحكومة بدل أن تعمل ككيان مستقل.

القسم 5 التمييز والإساءات المجتمعية والاتجار بالبشر

يحظر القانون ممارسة التمييز بناءً على العرق أو نوع الجنس أو الدين أو الإعاقة أو الوضع الاجتماعي؛ غير أن الحكومة لم تطبق هذا الحظر بصورة فعالة، خصوصاً فيما يتعلق بالنساء والأقليات.

المرأة

منح البيان الدستوري لسنة 1969 المساواة الكاملة للنساء؛ غير أن السلوكيات والممارسات التقليدية ظلت تُستخدم كمبرر للتمييز ضدهن. وتخضع شؤون الميراث والطلاق والحق في تملك الممتلكات لأحكام الشريعة الإسلامية.

ويمنع القانون العنف المنزلي، ولكن لم تتوفر معلومات يمكن الإعتماد عليها عن الجزاءات التي تُفرض كعقاب. وكانت المعلومات التفصيلية المتوفرة عن مدى ممارسة العنف ضد النساء محدودة. وكان من النادر مناقشة اساءة المعاملة التي تتم داخل الأسرة علنياً.

يحظر القانون الاغتصاب. ويتعين على من يدان بالاغتصاب أن يتزوج الفتاة، بموافقتها، أو يقضي عقوبة بالسجن قد تصل إلى 25 سنة.

لا يميز القانون بين الإغتصاب والإغتصاب الذي تتعرض له المرأة من زوجها. وقد جاء في شهادات أدلى بها مسؤولون حكوميون أمام الأمم المتحدة، أنه وقعت حوادث اغتصاب للزوجات من أزواجهن وتمت تسويتها من خلال "حلول اجتماعية".

يحظر القانون البغاء، ومع هذا تسامحت السلطات تجاهه.

لا يُحرم القانون ختان الإناث، وهو عادة غريبة على الثقافة والمجتمع، ولكن كانت هناك تقارير تفيد بممارسة الختان في المناطق النائية من البلاد التي توجد بها جاليات أفريقية مهاجرة.

وذكر أنه تم احتجاز النساء والفتيات اللاتي اشتبه في أنهن خرقت قواعد السلوك الأخلاقي لمدد غير محدودة في مؤسسات "للتأهيل الاجتماعي"، تقدم خدمات اجتماعية، من بينها التعليم والرعاية الصحية، وكانت الكثيرات من المحتجزات في هذه المؤسسات قد تعرضن للاغتصاب، ثم نبذتهن عائلتهن. وذكرت الحكومة أيضاً إنه بإمكان الفتاة مغادرة المؤسسة عندما تبلغ "السن القانونية/ سن الرشد" (18 عاماً أو أكبر) أو إذا ما وافقت على الزواج أو تولى أحد أقاربها الذكور مسؤولية الوصاية عليها. وقالت منظمة مراقبة حقوق الإنسان، (هيومان رايتس ووتش)، إن الحكومة قامت بانتهاك الحقوق الإنسانية للنساء والفتيات بشكل روتيني في مؤسسات "التأهيل الاجتماعي"، بما في ذلك انتهاكات تتعلق بقواعد الإجراءات القانونية الصحية، وحرية التنقل، والكرامة الشخصية والخصوصية.

يجرم القانون التحرش الجنسي؛ إلا أنه لم ترد أي تقارير حول كيفية تطبيق هذا القانون عملياً.

تقوم دائرة الشؤون الاجتماعية التابعة لأمانة مؤتمر الشعب العام بجمع المعلومات والأشرف على دمج النساء في جميع مجالات الحياة العامة. ولم تشغل المرأة أي مناصب حكومية على المستوى الوزاري. وكان الاتحاد العام لجمعيات المرأة، الذي أنشأته الحكومة كشبكة من المنظمات غير الحكومية، يعالج احتياجات المرأة المتعلقة بالعمل. ووفقاً لتقرير لمنظمة العمل الدولية صادر في 2005، فإن 32 بالمائة من النساء فوق سن 15 عاماً كن نشيطات اقتصادياً، ولكن لا تزال القيود التقليدية تعمل على تثبيط همة بعض النساء على لعب دور نشط في مكان العمل.

وقد اختلفت ظاهرة تحرير المرأة، بشكل عام، باختلاف الجيل الذي ظهرت فيه. وانخفضت الهوة في مجال التعليم بين الرجال والنساء، غير أن نسبة كبيرة من النساء الريفيات لم يذهبن الى المدرسة، وينزعن إلى أن يخرسن في أولادهن المعتقدات التقليدية عن دور المرأة الثانوي في المجتمع.

الأطفال

قامت الحكومة بشكل عام بحماية حقوق الأطفال وبالعامل من أجل رفايتهم.

قامت الحكومة بدعم التعليم الإبتدائي والثانوي والجامعي، وكان التعليم الإبتدائي الزامياً حتى سن 15 عاماً. وقد عدلت الحكومة، في يوليو/ تموز، القانون من أجل فرض رسوم أكبر على الأجانب الملتحقين بالمدارس الإبتدائية والثانوية، مما دعا الكثير من الأجانب إلى مغادرة البلاد. وجاء في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2003، أن 96 بالمائة من الأطفال في سن المدرسة، كانوا ملتحقين بالمدارس الإبتدائية، ووصل معظمهم إلى الصف السادس على الأقل. التحق بالمدارس الثانوية 53 بالمائة من البنات و71 بالمائة من البنين

وكانت الحكومة تدعم الرعاية الصحية، كما أنها حسنت أحوال الأطفال؛ ومع ذلك أدى سوء الإدارة الإقتصادية عموماً إلى تدني مستوى الخدمات الصحية. وقد تلقى الذكور والإناث نفس القدر من الرعاية الصحية.

ويحظر القانون إساءة معاملة الأطفال، وقد تم احترام هذا الحظر في الممارسة الواقعية.

الاتجار بالبشر

لا يحظر القانون على وجه التحديد الإتجار بالبشر، غير أنه هناك تقارير تفيد بتهريب أشخاص إلى داخل البلاد، وبعضهم في طريقه الى وجهته النهائية في أوروبا.

كانت البلاد نقطة عبور (ترانزيت) للأشخاص الذين يتم الاتجار فيهم وهم في طريقهم الى أوروبا، كما كانت أيضاً مقصداً نهائياً للضحايا من دول جنوب الصحراء في أفريقيا وجنوب آسيا. ويقدر أن ما بين 1 إلى 2 بالمائة من الاجانب المقيمين في ليبيا والذين يتراوح عددهم ما بين 1.5 إلى 2 مليون نسمة هم ضحايا للإتجار بالبشر. وقد يتم الاتجار بالأشخاص لكل من اغراض العمالة القسرية والاستغلال في النشاط الجنسي التجاري

لا يجرم القانون بشكل واضح الإتجار لاغراض الاستغلال الجنسي أو الأجار على العمل، ولم تقدم الحكومة أي معلومات عن المحاكمات المتصلة بجرائم الإتجار. وبخلاف الأعوام الماضية، لم تكن هناك محاكمات بسبب الإتجار، وقد رفعت الحكومة قضية مدنية ضد شخص حاول خداع 20 مواطناً هندياً لإجبارهم على العمل خلال العام. ولم تكن هناك معلومات إضافية متوفرة حول القضية بنهاية العام.

ولم تكن هناك تقارير عن أي مشاركة للحكومة في الإتجار بالبشر أو تسهيل مثل هذا العمل.

وكما كان الحال في الأعوام الماضية، لم توفر الحكومة حماية مناسبة لضحايا الإتجار. ولم تقم الحكومة بمسح مناسب للسكان المعرضين للإتجار من أجل تحديد ضحايا الإتجار بالبشر. وقد كان الضحايا معرضين للعقاب على الاعمال غير القانونية الناتجة عن الإتجار فيهم، بما في ذلك الوجود غير القانوني في البلاد، والعمل بدون تصريح عمل ساري المفعول، وممارسة الدعارة. وربما يكون قد تم ترحيل ضحايا الإتجار، وهم مختلطون مع المهاجرين لأسباب إقتصادية، دون الحصول على مساعدات طبية أو نفسية أو قانونية.

أخذت الحكومة، خلال العام، بعض الخطوات لمنع الإتجار بالبشر وذلك بتكوين فريق عمل لمحاربة تزوير جوازات السفر والوثائق المستخدمة للإتجار بالافراد عبر الحدود الجنوبية للبلاد القابلة للاختراق. وعلاوة على ذلك، شكلت الحكومة لجنة تضم ممثلين من عدة وزارات هي الخارجية والعدل والداخلية لتبادل المعلومات مع الحكومات الأخرى حول الإتجار بالبشر ولتنسيق برامج مكافحة الإتجار داخل البلاد. كما دعمت الحكومة سلسلة من الورش التدريبية لأعضاء من قوات تطبيق القانون ومجموعة مختارة من الجمعيات الخيرية التي ترعاها الحكومة من اجل رفع الوعي حول موضوع الاتجار بالبشر.

المعوقون

يحمي القانون حقوق الأشخاص المعوقين وينص على تقديم الدعم المالي وغيره من أنواع الرعاية الاجتماعية لهم. وقد كان هناك عدداً من الجمعيات التي وافقت عليها الحكومة والتي تقوم برعاية المعوقين. وكانت الحكومة بشكل عام تعمل على حماية حقوق المعوقين في مجالات التوظيف والتعليم والرعاية الصحية وغيرها من الخدمات التي تقدمها الدولة.

الأقليات الوطنية / الإثنية / والعرقية:

يشكل المسلمون الناطقون بالعربية المنحدرون من أصل مختلط عربي-أمازيغي (بربري) 97 بالمائة من المواطنين. ويشكل الأمازيغ والأفارقة من المنطقة الواقعة جنوب الصحراء الأقلين الرئيسيين في البلاد.

وخلافاً للأعوام السابقة، فقد أخذت الحكومة بعض الخطوات للقضاء على التمييز ضد الأقليات البربرية بالبلاد. وقد الغت الحكومة، خلال العام، قانوناً يحظر استخدام الأسماء الأمازيغية والطوارقية. وعقدت الحكومة، في شهر أغسطس/ آب، المؤتمر الأمازيغي الأول لمناقشة التعليم والتكامل الاجتماعي للمجتمعات البربرية الموجودة في البلاد وسمحت للأفراد بوضع لافتات مكتوبة باللغة الأمازيغية في مناسبات تعقد تحت رعاية الحكومة. وخلافاً للأعوام السابقة، فقد قام كل من البغدادي المحمودي، امين اللجنة الشعبية العامة، وسيف الاسلام القذافي بزيارات رفيعة المستوى للمناطق التي يقطنها البربر.

أعمال الإساءة والتمييز المجتمعية الأخرى

لم تكن هناك تقارير عن عنف او تمييز مجتمعي بسبب الميول الجنسية أو ضد الأشخاص الذين يعانون من مرض نقص المناعة المكتسبة (الأيدز).

القسم 6 حقوق العمال

أ. الحق في تأسيس الجمعيات والانضمام الى عضويتها

يحظر القانون الجمعيات المستقلة ذات الهدف، إلا أنه يسمح للعمال بالإنضمام إلى الاتحاد الوطني لنقابات العمال الذي تنظمه الحكومة. وقد لعب الإتحاد دوراً نشطاً في الإتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، وفي منظمة وحدة نقابات العمال الإفريقية، وفي الإتحاد الدولي لنقابات العمال. وقد منعت الحكومة العمال الأجانب من الإنضمام إلى الإتحاد.

ب. الحق في التنظيم والمفاوضة الجماعية

يقيد القانون ممارسة النقابات العمالية لنشاطاتها. إذ يجب، على سبيل المثال، موافقة الحكومة على جميع الاتفاقيات الجماعية المعقودة بين نقابات العمال وأرباب العمل لضمان أنها متنسقة مع حقوق البلاد الاقتصادية. لا يمنح القانون للعمال حق الإضراب، ولم ترد تقارير عن إضرابات خلال العام. لم تكن هناك معلومات متوفرة عن أي آليات إضافية مصممة لحماية حقوق العمال.

وقد أفتتح رسمياً في 2004 منطقة تجارة حرة في مصراتة، ولكنها لم تكن تعمل مع حلول نهاية العام.

ج. حظر العمل القسري أو الإجباري

يحظر القانون أي شكل من أشكال العمل القسري أو الإجباري، بما في ذلك إكراه الأطفال على العمل؛ ولم ترد أي تقارير عن وقوع مثل هذه الممارسات.

د. د - حظر عمالة الأطفال والحد الأدنى للسن المسموح فيه بالعمل

يمنع القانون عمالة الأطفال تحت سن 18 عاماً، إلا إذا كان ذلك على شكل تدريب لهم على ممارسة مهنة ما. ولم تكن هناك معلومات متوفرة حول مدى انتشار عمالة الأطفال.

لم تكن هناك معلومات متوفرة عما إذا كان القانون يحدد عدد ساعات العمل أو يضع قيوداً مهنية خاصة بالصحة والسلامة بالنسبة للأطفال. إن اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة، والتشغيل والتدريب هي المسؤولة عن منع عمالة الأطفال.

هـ. ظروف العمل المقبولة

يحدد قانون العمل حقوق وواجبات العمال، بما فيها قضايا المكافآت، وحقوق التقاعد، وأدنى حد لفترات الراحة، وساعات العمل. وقد خفضت الحكومة في عام 2006 ساعات الدوام الرسمي من 48 ساعة إلى 40 ساعة في الأسبوع. ويحدد القانون الحد الأدنى للأجور والعدد القياسي لساعات العمل والقواعد التي تنظم نوبات العمل ليلاً، وإجراءات الفصل من العمل ومتطلبات التدريب. وبشكل عام تدعم قوانين العمل مصالح العمال. ولا يحظر القانون بصورة محددة إرغام العاملين على العمل لعدد كبير للغاية من الساعات الإضافية.

ويجرّم "الكتاب الأخضر" الأجور، ولكنها تُصرف في الواقع على شكل "استحقاقات"، وكان صرفها غالباً متأخراً، وبينما شهدت بعض الأجور في القطاع العام زيادة في السنوات الأخيرة، بما في ذلك أجور أساتذة

الجامعة، فإن تجميد الاجور الذي فرض منذ أكثر من عشر سنوات مضت لا يزال يضعف الأجور. وقد أفاد البنك الدولي في شهر يوليو/ تموز 2006 أن الحكومة حددت الحد الأدنى للأجر بمبلغ 68 دولاراً أمريكياً (85 ديناراً) في الشهر. ورغم أنه لم تكن هناك معلومات متوفرة حول ما إذا كان معدل متوسط الدخل كافياً لتوفير مستوى مقبول من المعيشة للعامل وعائلته، كانت الحكومة تقوم بدعم إيجارات البيوت، والمرافق العامة، والمنتجات الغذائية الأساسية.

تم تعيين مفتشي عمل لمعاينة أماكن العمل للتأكد من الإذعان فيها لمعايير الصحة والسلامة التي حددتها الحكومة، ويمنح القانون العمال حق رفع شكاواهم المتعلقة بهذه المعايير إلى المحاكم. وقد حاولت بعض الصناعات، مثل قطاع البترول، الالتزام بالمعايير التي وضعتها الشركات الأجنبية. ولم تكن هناك معلومات حول ما إذا كان باستطاعة العمال مغادرة مكان العمل غير الصحي أو غير الآمن دون أن يعرضوا وظائفهم للخطر.

لا يكفل قانون العمل المعاملة المتساوية للعمال الأجانب في البلاد والذين يقال أن عددهم بلغ 1.6 مليون عامل، من أصل القوة العاملة في البلاد التي يصل عددها الإجمالي إلى 3.2 مليون عامل. وقد كان يُسمح للعمال الأجانب بالإقامة في البلاد فقط خلال مدة سريان عقود العمل الخاصة بهم، ولم يُسمح لهم بإرسال أكثر من نصف دخلهم إلى بلدانهم الأصلية. وكانوا يتعرضون لضغوط تعسفية مثل تغيير قواعد وعقود العمل، ولم يكن أمامهم من خيار سوى أن يقبلوا مثل تلك التغييرات أو يغادروا البلاد. وقد تم ترحيل الكثير من العمال الأجانب بصورة تعسفية لكونهم لا يملكون أذن العمل الجديدة التي كان قد اشترط الحصول عليها للقيام بالأعمال التي لا تتطلب مهارات، والتي كانوا يشغلونها بالفعل.